

مضمرات العدول الكمي في بنية الفاصلة القرآنية: مقارنة أسلوبية حجاجية

The implications of the quantitative deviation in the structure of An argumentative stylistic approach for Quranic assonance

تاريخ النشر: 2026/04/30

تاريخ القبول: 2025/12/31

تاريخ الإرسال: 2025/01/04

نعيمة زواخ¹،

¹ المدرسة العليا للأساتذة- بوزريعة، الجزائر، EMAIL : zouakh.naima@ensb.dz

الملخص

من سنن التطور الدلالي أن يطال التغيير تركيب الجمل لأغراض أسلوبية ودواع سياقية وحجاجية؛ بحيث يتاح للمورفيمات التنقل على المستوى التوزيعي خارج الترتيب المألوف؛ كأن يتقدم ما حقه التأخير ويتأخر ما حقه التقديم ويُفصل بين التوابع.. والملاحظ أن حركة التغيير على الصعيدين الصوتي والصرفي وإن كانت بطيئة مقارنة بحركة التطور الدلالي، فإنها تتميز بالمرونة وقابلية الخروج عن المعيار (الأصل المصطلح عليه) أو عما يوجبه السياق النصي، ولعل ذلك راجع إلى عوامل منها تأثرها بمقتضيات الجوار الذي يحتكم إلى قانون التلاؤم الصوتي، ومبدأ الاقتصاد اللغوي.. بيد أن تلك الانزياحات- بما هي ظاهرة أسلوبية- بعدا تداوليا بالغ الأثر يلتقي فيه المسلك الجمالي مع التوجيه الحجاجي.

الكلمات المفتاحية: عدول كمي؛ فاصلة قرآنية؛ توجيه حجاجي؛ بنية صرفية، مقارنة

المؤلف المرسل: نعيمة زواخ ، الإيميل: zouakh.naima@ensb.dz

Abstract:

One of the principles of semantic evolution is that the syntactic structure of sentences changes for stylistic purposes, contextual necessities, and argumentative motives. This allows morphemes to become capable of moving on the distributional level beyond the conventional order: what is supposed to come later may precede, what is meant to come first may be delayed, and elements that should not be separated may become divided. It is noticeable that while changes at the phonological and morphological levels occur more slowly compared to semantic evolution, they exhibit flexibility and a capacity to deviate from the standard (the established norm) or from what is dictated by the textual context. This may be attributed to factors such as their influence by proximity requirements, governed by the law of phonetic harmony, and the principle of linguistic economy. These shifts—considered a stylistic phenomenon—possess a pragmatic dimension with significant impact, where the aesthetic aspect intersects with argumentative direction chapters .

Keywords: quantitative deviation; Quranic assonance; argumentative orientation; morphological structure; stylistic approach

مقدمة:

يتغيا هذا البحث الاستءلال على ما قد تضمربه ظاهرة العءول في الخطاب القرآني من مقاصء وأبعاد هاجية على محور الاختيار، وهي أبعاد تقترن ببعض الاستعمالاا الفءة التي يلجا فيها الخطاب إلى التصرف في بنية الكلمة الصرفية لا سيما تلك التي تهندس رؤوس الآي، علما أن "القرآن الكريم قد اساعمل بعضا من الأبنية لمعانٍ خصها به هو"



(السامرائي، 2007، ص 7)، أي أنه عمد إلى توظيف صيغ معينة توظيفاً متفرّداً من شأنه أن يضيف إلى مقصد النص بعداً دلالياً متفرّداً.

وانطلاقاً من هذه الفكرة، فإننا سنحاول أن نجري مقارنة أسلوبية هجائية على الصرافم (المورفيمات) التي تصرّف النص الكريم في بناها الوزنية (المورفولوجية) الأصل أو أعاد تشكيلها، من طريقين متباينين:

- طريق الإدهاش والصدمة؛ بحيث يخالف بواسطتها ما يتوقعه المخاطب (كسر أفق انتظاره)، من اطراد أو رجوع العناصر الصوتية المتماثلة أو المتقاربة.
 - وطريق المناسبة المتأتية من مراعاة الجانب الإيقاعي- الدلالي، الذي ينسجم ونزوع ذهن المتلقي صوب التناسق والانتظام.
- وقد سلك النص هذين الطريقين باستخدام استيراتيجية العدول عن البنية المألوفة أو عن الصيغة التي يقتضيها التوظيف السياقي، ويمكن تقسيمها إلى ثلاثة أصناف كبرى تتحدّد فيما يلي:

- العدول بزيادة فونيمات أي زيادة سوابق ولواحق (أو مايسى باللواحق).
- العدول بحذف فونيمات ونعني به الانتقاص من بنية الكلمة الأصلية.
- العدول النوعي ويتمثل في الانفجار البنيوي الداخلي الذي ينجّر عنه التغيير الجذري لهيئة الكلمة.

وسيتأكد لنا أن العدول في الخطاب لا يخرج عن كونه مسعى يهدف إلى خدمة مقاصد بيانية تبغى شدّ انتباه متلقي القرآن وتحفيزه على التفكير والتدبّر، أو حملّه على الإذعان لرؤاه والتسليم لقضاياه، وهي مقاصد يمكن أن يُسفر عن شذراتٍ منها تحليلُ صرافم ذات خصوصية بنيوية ضمن سياقاتها التخاطبية، وقد اخترنا أن نبثّر على تلك التي شكّلت فواصل إطار السور، ولا بأس قبل ذلك أن نعرض لمصطلح (العدول) مفهوماً عاماً فمفهوماً محصوراً في المستوى الصرفي، ثم نخصّص الحديث عن العدول الصرفي في القرآن الكريم لننتهي إلى المحاولة الإجرائية التي تقوم بمعاينة الظاهرة على صعيد الكلمات- الفواصل "المزاحة" صرفياً.

1. مفهوم العدول:

1.2. المعنى المعجمي:

"عَدَلَ عن الشيء، يَعْدِلُ عَدْلًا وعدولًا: حاد، وعن الطريق: جار، وعدَلَ إليه عُدُولًا: رجع. وما له معدِلٌ ولا معدول: أي مصرف، والعدل أن تعدِلَ الشيء عن وجهه.. وعدل عنه يعدِلُ عدولًا، إذا مال كأنه يميل من الواحد إلى الآخر.." (ابن منظور، مادة (عدل))
وبناء على هذا المفهوم يمكن تبين العلاقة القائمة بين المعنى اللغوي العام والدلالة الفنية لمصطلح العدول.

1.2. المفهوم الاصطلاحي العام (العدول الأسلوبي):

حظي مفهوم العدول اللغوي باهتمام القدامى بلاغيين وأصوليين ونحويين، وتناولوه تحت مصطلحات عديدة منها العدول والالتفات ونقض العادة والخروج عن الأصل، والخروج عن مقتضى الظاهر والخروج عن سنن اللغة، وخرق الأصول والتخير...وما إلى ذلك من المصطلحات.

ومن قائمة الاختيارات تلك، وجدنا عبد القاهر الجرجاني يستخدم مصطلح العدول للإشارة إلى ما يعرف اليوم بالعدول الأسلوبي وهو ترك النمط العادي أو الطريقة المتداولة في التعبير إلى طريقة أحسن تؤدي مزيدا من الوظائف الدلالية والمقصدية تقصر عنها الأولى وذلك في قوله:

«واعلم أن الكلام الفصيح ينقسم إلى قسمين: قسم تُعزى المزية والحسن فيه إلى اللفظ، وقسم يُعزى ذلك فيه إلى النظم، فالقسم الأول للكنائية والاستعارة والتمثيل الكائن على حد الاستعارة، وكل ما كان فيه على الجملة مجازاً واتساع وعدول باللفظ عن الظاهر، فما من ضربٍ من هذه الضروب إلا وهو إذا وقع على الصواب وعلى ما ينبغي، أوجب الفضل والمزية.» (عبد القاهر الجرجاني، 2007، ص 402).

هذا عن العدول البياني عموماً، فمصطلح العدول يعدّ بديلاً بلاغياً أصيلاً لمصطلحات عديدة قابلت المصطلحين الأجنيين الشائعين L'écart الانزياح، و Déviation الانحراف،

وثمة مصطلحات أخرى كثيرة وضعت لهذا المفهوم من نحو: الاختلال واللحن والانتهاك والتحريف (ينظر: المسدي، 2005، ص 80)، والانتهاك والشذوذ والخطأ... (ينظر: صلاح فضل، 1992، ص 57)، فنجد تودوروف Todorov مثلاً يذهب إلى أن "الانزياح لحن مبرر ما كان يوجد لو أن اللغة الأدبية كانت تطبيقاً كلياً للأشكال النحوية الأولى." (المسدي، 2005، ص 82). فيما يرى ريفاتير Riffaterre أنه خرق للقواعد تارة ولجوء إلى النادر من الصيغ تارة أخرى. (المسدي، ن م)

ولعل من أسباب عدم رواج تلك المصطلحات في النقد الأدبي العربي، ما ذكره صلاح فضل من كونها "تقريباً كلمات ذات إحياءات أخلاقية موسومة. مما يبرّر بعض ردود الأفعال الرافضة لها، على اعتبار ما يمكن أن تفضي إليه في نهاية الأمر من العودة إلى النظرية التي كانت شائعة في القرن الماضي، والتي يعدّ الفنّ بمقتضاها ظاهرة مرضية والشاعر إنسان [أ] عصابي [أ]..." (صلاح فضل، 1992، ص 57)

ومن ثمّ فإنّ عبد السلام المسدي عندما استعمل أول الأمر مصطلح الانزياح ترجمة للكلمة الفرنسية L'écart، كان غرضه إبراز سمة الجودة بوصف المصطلح متصوّراً إجرائياً غير مألوف في الدرس العربي، لكنه راح بعد ذلك يحيي مصطلح العدول وهو مصطلح تراثي يتسم مفهومه بأنه يجنب الالتباس مع المفاهيم الدخيلة على الثقافة الأدبية والنقدية العربية. (ينظر: أحمد ويس، 1997م، ص 64).

1.3. المفهوم الاصطلاحي الخاص/العدول الصرفي:

1.3.1. الصيغة الصرفية:

تشير الدلالة المعجمية للفظ "الصيغة" إلى الهيئة، فصاغ الشيء صوغاً وصياغة سبكه... وهيّاه على مثال مستقيم.. وصيغة الأمر هيئته التي بني عليها، (ينظر: ابن منظور، مادة (صوغ)، الفيروزآبادي، فصل الصاد (صوغ)).

فكون الشيء صيغة، يقتضي سيمات sèmes دلالية جوهرية وهي: احتذاؤه مثلاً يُنسج على منواله، وهو عبارة عن هيئة تنشأ عن ترتيب مخصوص لعناصرها. ولا يتعد مفهوم الصيغة الصرفية اصطلاحاً عن المعنى اللغوي، فهي:

الهيئة المترتبة على تنضيد معين لفونيمات الكلمة phonèmes، ترجع إلى أصل اشتقائي بحيث يمكن أن تصاغ على شاكلتها كلمات أخرى، وهي تفيد في ذاتها دلالة وظيفية ما كالفاعلية (فاعل) والمفعولية (مفعول) وكزمن الحدث (فعل، يفعل، سيفعل) وكالمرّة (الفعلة) والهيئة (الفعلة) والمفرد والمثنى والجمع، والمذكر والمؤنث (فاعل، فاعلة، فاعلون، فاعلات، إلخ).

ولأن هذه الهيئة ليست وحدة تُضاف إلى جذر الكلمة إذ لا يمكن الفصل بين وزن الكلمة والمادة اللغوية، فلقد عدّها بعض المحدثين قالباً صرفياً يُصبّ فيه الجذر، (ينظر: عبد الدايم، 2001، ص 30، 50). يترتب عليه معنى جديد إلى جانب المعنى المستفاد من الجذر اللغوي. وبناء عليه تحدّد الصيغة الصرفية من خلال عدد الحروف وترتيب هذه الحروف وضبط حركاتها وأصلها أو زيادتها كما أوضح ذلك القدامى، يشرح الرضي الاسترابادي هذا المفهوم بقوله: "والمراد من بناء الكلمة ووزنها وصيغتها هيئتها التي يمكن أن يشاركها فيها غيرها، وهي عدد حروفها المرتبة وحركاتها المعينة وسكونها مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلية كلّ في موضعه؛ فرجلٌ مثلاً على هيئة عضد، وهي كونه على ثلاثة أولها مفتوح وثانيها مضموم..." (الاسترابادي، 1982، ج 1، ص 2)

فمفهوم الصيغة وفق هذا التحديد يقوم على ثلاثة ثوابت جوهرية وهي: الهيئة والتصرف والمعنى الوظيفي، (ينظر: هنداي، 2008، ص 21) أي المعنى الذاتي الذي تكتسبه اللفظة من هيئتها، والذي يشترك مع المعنى العام لأصل الكلمة. ويلزم من هذا أنه يجب أن يكون للصيغة أصل اشتقائي، ولذلك فهي لا تشمل جميع أقسام الكلم. يقول تمام حسان ضمن عرضه لمباني تقسيم الكلام إلى الاسم والصفة والفعل والضمير إلخ...:

« ذكرنا أن ما يرجع من هذه المباني إلى أصول اشتقاقية فإنه يتفرع إلى مبان فرعية يضمّها المبنى الأكبر، وكل مبنى من هذه المباني الفرعية هو قالبٌ تصاغ الكلمات على قياسه يسمى الصيغة الصرفية... أما ما لا يرجع إلى أصول اشتقاقية من مباني التقسيم وهو الضمير وأكثر الخوالب والظرف والأداة، فمبانيها هي صورها المجردة إذ لا صيغ لها. » (تمام حسان، 1994م، ص 133)

ومعنى ذلك أن مصطلح الصيغة لا ينسحب إلا على الأسماء والأفعال والصفات وهو ما اتفق عليه أغلب الدارسين قدامى ومحدثين.

1.3.2. القيمة الوظيفية لحركة الصيغ في الخطاب:

يمكن للوحدة الصرفية العربية أن تنزل منزلة الموجّه إلى القصد المضمر، بما تحمله من كثافة دلالية ناشئة من تعاضد وظائف ثلاثٍ تتمثل فيما يلي:

أولاً-التدليل على المعنى الذي يفرضه التوضّع السياقي والمقام التداولي.

وثانيا- التوجيه عن طريق المقتضى *le présupposé* وهو اللازم المعجمي الذي تضمّره طريقة العرض ويقدم على أنه مسلمة أو مشترك عامّ. (Voir: Ducrot, 1984, p.19)

وثالثاً- تلبّس الكلمة بدلالة وظيفية لازمة عن هيئتها أو قالبها الصرفي. فالكلمة من وجهة نظر حجاجية، ذات طاقة إيحائية تكشف "عن وجهة الخطاب من خلال تعيينها الأشياء بأسلوب معيّن..". (Plantin, 1996, p.61).

فالكلمة العربية تتمتع بميزتي التولّد والنمو بواسطة آلية الاشتقاق،* ومن ثمّ المرونة والطواعية من حيث قابليتها التشكّل في صور مختلفة عبر آلية أخرى هي التصريف** التي

* الاشتقاق عبارة عن عملية توليد ألفاظ من أخرى ترجع كلها إلى مادة صوتية واحدة تعدّ هي الأصل أو إلى كما يسميها البعض "مبدأ الاشتقاق". (ينظر: الفضلي، 1387هـ، ص 5). فهو آلة فعالة تتم بواسطتها استحداث ألفاظ ذات دلالات جديدة (ينظر، صبيحي الصالح، 2009، ص 174)، بصيغ مختلفة من مادة صوتية واحدة، وأنواع الاشتقاق ثلاثة شائعة: الاشتقاق الصغير والاشتقاق الكبير والاشتقاق الأكبر، ورابع ملحق بها يسمى الاشتقاق الكبار (النحت). (ينظر في تحديدها: السيوطي، 1986م، ج 1، ص 345-354، وصبيحي الصالح، م س، ص 205).

** ينقسم التصريف إلى قسمين، يتمثل القسم الأول في "جعل حروف الكلمة على صيغ مختلفة لضروب من المعاني، نحو: ضرب، وضرب وضارب، وتضرب، وتضارب، واضطرب، فالكلمة التي هي مركبة من ضاد وراء وباء، نحو "ضرب"، قد بُنيت منها هذه الأبنية المختلفة لمعان مختلفة...والآخر من قسي التصريف: تغيير الكلمة عن أصلها، من غير أن يكون ذلك التغيير دالاً على معنى طارئ على الكلمة، نحو تغييرهم

تسمح لها بتفريع العديد من الكلمات من المادة الصوتية الواحدة، من غير الاضطرار إلى استحداث معجم جديد الأمر الذي سيفضي إلى تضخم الرصيد الإفرادي. وفضلا عن هذه الخاصية الاقتصادية التي تتمتع بها آلية التصريف، فهي تعدّ وسيلة تحدّد بها الفروق بين الصرافم (المورفيمات) بما أنها "تصلح لأن تستخدم أداة من أدوات الكشف عن الحدود بين الكلمات في السياق" (تمام حسان، 1990، ص 176)، بيد أن هذه الميزة تفتقر إليها معظم لغات العالم – كما يقرّ بذلك العالم اللغوي تمام حسان- مما يُلجئ الباحثين في هذه اللغات إلى استخدام كل الوسائل الممكنة استخداما فيه نوع من التعسّف من أجل الغاية نفسها (أي كشف الحدود بين الكلمات) (ينظر: تمام حسان، م ن)، إن لم يكن النموذج الصرفي في اللغة العربية "عملا عربيا خالصا لا يشترك معهم فيه أحد، بل مثل عملهم هذا تحديا للعقلية الغربية التي لم تألف غي الصرف هذا النمط من التجريد" (عبد الدايم، 2001م، ص 46)، ولعل ذلك راجع إلى كونها تعتمد على النموذج الإلصاق الذي يعتمد على مبدأ الإضافات حيث تدخل اللواحق (أي الزوائد) السابقة واللاحقة في علاقة واحد زائد واحد مع المورفيمات. (ينظر: م ن، ص 32)

1.3.3. العدول الصرفي:

العدول الصرفي ويسميه بعض القدامى التعويض، (ينظر: السيوطي، 2008، ج 1، ص 337) "هو إقامة الكلمة مكان الكلمة، كإقامة المصدر مقام الأمر، نحو: فضرب الرقاب. والفاعل مقام المصدر، نحو: ليس لوقتها كاذبة؛ أي تكذيب. والمفعول مقام المصدر: نحو بأيتكم المفتون، أي الفتنة. والمفعول مقام الفاعل نحو: حجابا مستورا، أي ساترا." (السيوطي، م ن، ص 337، 338).

فالعدول الصرفي عبارة عن إجراء تغيير على مستوى بنية الكلمة الصرفية تقتضيها أغراض أسلوبية وتستند عليها اعتبارات السياق التخاطبي. وجدير بالذكر أن العلماء القدامى تناولوا هذه الظاهرة بالدرس والتحليل ولكن ضمن مباحث مختلفة كالبلاغة وعلوم القرآن والنحو

"قول إلى قال" ... فإذا بيّنا جميع ما ذكر في هذين القسمين، فقد أتينا على جملة التصريف. (ابن عصفور الإشبيلي، 1987م، ج 1، ص 31-33).

والصرف.. أي أنهم لم يفرّدوا لها مؤلفات خاصة، بخلاف ما هي عليه اليوم؛ حيث نجدها استقطبت وما تزال اهتمام العديد من الدراسين، الذين نظروا وأفاضوا في الموضوع من وجوه مختلفة صرفية وبلاغية وإعجازية، باعتماد مناهج تقليدية وأخرى حديثة*... ولا تنفك الدراسات في هذا المجال عن التزايد، ولعلّ هذا الاهتمام ينهنا إلى كونه موضوعاً خصبا لإجراء المقاربات المتنوعة لا سيما الدلالية والتداولية، فهو شكل بليغ من أشكال التواصل اللساني العربي، يُنمّ عن فاعلية قصوى تتجلى في وقعه وسلطته على المتلقي، وهو ما لا يتحقق بالمطرّد والشائع من الاستعمالات الصرفية التي عادة ما توافق أفق انتظاره.

2. الخاصية الأسلوبية الحجاجية للعدول الصرفي:

تستمدّ الوحدة الصرفية المعدول إليها - بواسطة مبدأ الاختيار- من حركتها الإيقاعية ومن علاقاتها الدلالية التي تشعّ بظلالها البيانية والفكرية على الخطاب، قدرةً خاصة على المحاجة والإقناع، وتبرز هذه الحركة في إقصائها غيرها من البنى الصرفية والإحلال محلّها. (ينظر: صولة، 2007، ص 74).

* ينظر مثلاً: محمود سليمان ياقوت، ظاهرة التحويل في الصيغ الصرفية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1985م. رائد فريد نجيب طافش، العدول الصرفي في القرآن الكريم، ماجستير، جامعة اليرموك، 1998م. هلال محمد الجحيشي، العدول الصرفي في القرآن الكريم، دراسة دلالية، أطروحة دكتوراه، العراق، 2005م. مقبل عايد سالم، العدول عن الأصول في الصرف العربي، أطروحة دكتوراه، جامعة اليرموك، 2006م. جلال عبد الله الحمادي، العدول في صيغ المشتقات في القرآن الكريم، دراسة دلالية، (رسالة ماجستير)، جامعة تعز، اليمن، 2007. عبد الحميد أحمد يوسف هنداي، الإعجاز الصرفي في القرآن الكريم- دراسة نظرية تطبيقية- التوظيف البلاغي لصيغة الكلمة، المكتبة العصرية، بيروت، 2008م. ماجدة صلاح حسن، العدول الصرفي في القرآن الكريم، مقال، المجلة الجامعية، ع 11، 2009. عبد الناصر مشري، دلالات العدول الصرفي في القرآن الكريم (أطروحة دكتوراه)، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014، 2013م... ودراسات كثيرة أخرى.

ولا يخلو تراثنا البلاغي من نظرات فذة تشير إلى أهمية العدول من صيغة إلى أخرى في الكلام وتقف عند بعده التخاطبي والأسلوبي، يقول ابن الأثير: "اعلم أيها المتوشح لمعرفة علم البيان أن العدول عن صيغة من الألفاظ إلى صيغة أخرى لا يكون إلا لنوع خصوصية اقتضت ذلك وهو لا يتوخاه في كلامه إلا العارف برموز الفصاحة والبلاغة الذي اطلع على أسرارها وفتش عن دخالها، ولا تجد ذلك في كل كلام فإنه من أشكل ضروب علم البيان وأدقها فهما، وأغمضها طريقا." (ابن الأثير، ق2، دت، ص 120).

ويمكن أن نستشف من كلام ابن الأثير إشارات جوهرية تتعلق بقيمة العدول الوظيفية، وهي:

أولاً- اعتباره ظاهرة فنية ذات طاقة تأثيرية تنبعث لا من كونه عدولا صنع تفزده بخرقه سنن الاطراد وحسب، ولكن أيضا من كفاءة بلاغية متأتية من حسن توظيفه. ومن ثم فإن العدول الذي يعتري المستوى الصرفي يشكّل خاصية أسلوبية بامتياز يتعين على طالب علم البيان الحرص على معرفتها: "احرص أيها المتوشح لمعرفة علم البيان..."، خاصية تتكئ على مبدأ الاختيار من قائمة من الإمكانيات الصرفية.

ثانيا- لا يكون تجاوز القياس الصرفي أو الإخلال بالمتعارف عليه في بنية المورفيم، إلا لمتطلب سياقي ولحاجة تداولية تتبعها غاية إقناعية: "...لا يكون إلا لنوع خصوصية اقتضت ذلك"، ووفق هذا المنظور يغدو النزوع إلى الإغراب لمجرد مخالفة المألوف غير مقبول، وتصبح الفنية المقصودة لذاتها خلا وإسفافا؛ ذلك أن العدول أسلوب يرتبط بقصدية المتكلم، فهو يلجأ إليه لخدمة الأغراض التواصلية، التي تحفظ مقامات المتخاطبين، وأفق الخطاب ووضعه العام.

ثالثا- وبالنظر إلى الملاحظة السابقة، فإن اللجوء إلى العدول الصرفي ليس في متناول إلا من خُبر فنون الكلام البليغ وتشرب من أصول التخاطب تعلما ثم ملكة وممارسة: "...وهو لا يتوخاه في كلامه إلا العارف برموز الفصاحة والبلاغة الذي اطلع على أسرارها وفتش عن دخالها".

رابعا- إن لظاهرة العدول جانبا مشكلا وغامضا، يستدعي متلقيا نبها دقيق الفهم يتفطن لما يمكن أن يستلزمه هذا الاستعمال من مضمرات ومقاصد لا يسفر عنها الاستعمال اللغوي المألوف: "...فإنه من أشكل ضروب علم البيان وأدقها فهما، وأغمضها طريقا".

وفضلا عن كل تلك السمات المفارقة التي تعمل على تحرير المرسل من إلزامات التواصل اللغوي العادي من جهة، وتضع له من جهة أخرى قيودا تفرض عليه مراعاة مقامات التواصل التداولي، فإن نجاح فعل التحول من صيغة مفترضة إلى صيغة بديلة، مرهون بتحقيق الأثر الانفعالي في المرسل إليه، الذي يجب -كما وضع أنفا- أن يتفتق هو الآخر عن كفاءة تبنيّة تخوّل له عملية ذهنية خاطفة تتمثل في فكّ الملغم وردّ المحوّل إليه إلى المحوّل عنه من خلال ربط العلاقة بين المنطوق والمفهوم، واستيعاب علل هذا التحويل وإدراك قرائنه، وإدراك مكمّن الفنية وتدوّقها بالمرة. وعادة ما تتجلى تلك الإثارة في إيقاع المتلقي في غمرات الدهشة والإعجاب وإبقائه في وضع المترقب المستزيد؛ الأمر الذي التفت إليه البلاغيون القدامى، وعبروا عنه بقولهم إن الكلام " إذا نُقل من أسلوب إلى أسلوب كان ذلك أحسن تطرية لنشاط السامع وإيقاظا للإصغاء إليه من إجراءات على أسلوب واحد." (الزمخشري، 2009م، ج1، ص 29).

3. العدول الصرفي في الخطاب القرآني وأبعاده الحجاجية:

أحصى شمس الدين ابن الصائغ (645-720هـ) أربعين موضعا سمّاها أحكاما، (ينظر: السيوطي، 1988، م1، ص 26-31) أوضح من خلالها مظاهر اختراق النص القرآني الكريم للبنى الصرفية والتركيبية، ورأى أنها عادة ما تعلّل بمراعاة الملح الإيقاعي _ النغمي، حيث نجده يقول:

« اعلم أن المناسبة أمر مطلوب في اللغة العربية يُرتكب بها أمور من مخالفة للأصول." قال ذلك منها إلى قضية جوهريّة أخرى وهي ما قد تستدعيه البنى المعدول إليها في الخطاب من مضمرات، حيث لاحظ أنه "لا يمتنع في توجيه الخروج عن الأصل...أمور أخرى مع وجه المناسبة، فإن القرآن العظيم -كما جاء في الأثر- لا تنقضي عجائبه.» (السيوطي، م ن، ص 31)

وقبل الشروع في تحليل هذه الظاهرة في القرآن الكريم، أنوه إلى تحفظي من اعتبارها خروجاً عن أصل ما تعارف عليه العرب، وذلك للمسوّغات الثلاثة الآتية:



الأول: القناعة الخاصة بأن النظم القرآني هو الأصل الذي عليه تقاس معايير البيانية العربية وليس العكس، والدليل على أصالة اختياراته الأسلوبية ما حظي من قبول وإعجاب لدى من استقبلوه من أهل البلاغة واللسن -سواء في ذلك المؤمنون بفحواه والكافرون به - فلم يسجل عليهم التاريخ اعتراضاً على انزياحاته وحسبائها خروقا لنظام التخاطب العربي.

الثاني: إن الخروج عن المعيار يصبح مع تداوله وشيوعه هو نفسه معياراً (أو أصلاً)، ويجسد ذلك قانوناً في اللغة تفرضه عليها سنة التطور (أو التغير) على الصعيد التاريخي (الزميني)، كما يوضح ذلك بعض النقاد منهم باختين Bakhtine . (Voir: Bakhtine, 1929,p.85,86)

الثالث: يبدو أن الخطاب الشفهي لا سيما في مواقف الكلام الفني -أي في نهايات الجملة والبيت- كان أميل إلى الاقتصاد في الجهد العضلي، بأن يُعتمد إلى تخفيف بعض المقاطع كأن يقصر صائت الفعل الناقص أو الاسم المنقوص، وكان في المقابل إذا أريد التنفيس عن حالة وجدانية، يُفزع إلى إطلاق الصوائت ضمن ما يُعرف بالإشباع لإضفاء تطريب أو تنعيم خاص. وهاتان الظاهرتان من الظواهر الفيزيولوجية التي تعكس مبدأ التلاؤم الصوتي في اللسان العربي. ولا شك في أن الخطاب القرآني هو التجسيد الأعلى لهذا المبدأ. تُنوّلت إذن حركة العدول من صيغة إلى صيغة في القرآن الكريم بالدرس والتحليل من مختلف الجوانب التي باتت تشكل مباحث في علم الصرف، ويمكن تصنيف مظاهر هذه الحركة في ثلاثة أقسام وهي:

أ العدول على صعيد الأسماء: ويندرج تحت هذا القسم مختلف الانزياحات التي تطرأ على الصيغ سواء من حيث العدد كالانتقال من الأفراد إلى الجمع ﴿فَإِيَّايَ فَعْبُدُون كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ ثُمَّ إِلَيْنَا تُرْجَعُونَ﴾ (العنكبوت/ 56،57)، أم من حيث التعريف والتنكير ﴿يَهَبُ لِمَن يَشَاءُ إِنَاثًا وَيَهَبُ لِمَن يَشَاءُ الذُّكُورَ﴾ (الشورى/ 49)، أم من حيث الضمائر ومنه الانتقال من التكلم إلى الخطاب، كقوله تعالى: ﴿وَمَا لِي لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ (يس: 22)، وكذلك يكون العدول في المشتقات أي بين الصيغ الاسمية التي ترجع إلى جذر

واحد، كالعدول من اسم الفاعل إلى اسم المفعول ومثاله قوله تعالى ﴿ لَا تُضَارَّ
والدةٌ بولدها ولا مولودٌ له بولده ﴾ (البقرة/ 233)

ب العدول على صعيد الأفعال: وقد يتمثل إما في تغيير زمن الحدث: أي الانتقال
بين الصيغ التي تعبر عن الأزمنة الثلاثة الماضي والحاضر والمستقبل، ويتم ذلك
بواسطة الخروج من صيغة زمنية منتظرة إلى أخرى تخالف المتوقع مثال التحول
من الماضي إلى المضارع في قوله تعالى ﴿فويلٌ لهم ممَّا كَتَبْتُ أَيْدِيَهُمْ وويلٌ لهم
ممَّا يَكْسِبُونَ﴾ (يونس/ 79). وإما في التصرف في البنية الأصلية للفعل بالزيادة
فيها أو بالانقاص منها أو بإحداث تغيير داخلي كالعدول من صيغة أفعل إلى
صيغة فَعَلَ ومثاله ﴿وَإِذْ نَجَّيْنَاكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ ... وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمْ الْبَحْرَ
فَأَنْجَيْنَاكُمْ﴾ (البقرة/ 45، 50).

ت العدول المتناوب بين الأسماء والأفعال: ويقف عند دلالات العدول من الفعل
إلى الاسم كالعدول من (يُفْعِلُونَ) إلى (الفاعلين) في قوله تعالى ﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ فِي
السَّرَّاءِ وَالضَّرَّاءِ وَالكَاطِمِينَ الْغَيْظِ وَالْعَافِينَ عَنِ النَّاسِ﴾ (آل عمران/ 134)
ومن الاسم إلى الفعل كما في الآية الكريمة ﴿وَمَا جَعَلَهُ اللَّهُ إِلَّا بُشْرَى لَكُمْ
وَلِتَطْمَئِنَّ قُلُوبُكُمْ بِهِ﴾ (آل عمران/ 126)

هذه هي الأقسام الشائعة في الدراسات البلاغية التي عُنيت بهذا الباب، وارتأينا أن نسلک
منهجاً مغايراً في التصنيف أكثر شمولية، يتأسس على طبيعة العدول وصورته باعتبار
خاصيتي الكم والنوع، يمكن فحصهما تحت عنصري العدول الكمي والعدول النوعي:

3.2. العدول الكمي:

* تجدر الإشارة إلى أن العدول الكمي بالزيادة وبالانقاص والعدول النوعي، مصطلحان تصنيفيان
استخدمهما عبد الله صولة في ما يتعلق بالمستوى التركيبي (النحوي) لتلافي كثرة المصطلحات البلاغية
المتزاحمة التي تدخل في أحد الصنفين، وأحببنا أن نستعير المصطلحين وتعليقهما بالوحدة الصرفية.
(ينظر: عبد الله صولة، 2007، الباب الثاني (التركيب في القرآن: خصائصه ووجوه الحجاج فيه).

ينسحب على خروج الكلمة -فعلا كانت أم اسما- عن المؤلف أو عن المتوقع، بزيادة فونيم على الأقل تارة وبنقصان فونيم على الأقل تارة أخرى، بغض النظر عما إذا كان هذا التغيير ذا صبغة إلصاقية أم لا، والمقصود بالصبغة الإلصاقية -كما أشرنا آنفا- ما قد يعتري طرفي الوحدة الصرفية من حذف أو زيادة في شكل سوابق ولواحق، دون الإخلال بهيئتها الأصلية، مثل: فاعل/ مُفاعل/ فاعلون. حيث يُلاحظ احتفاظ الكلمة ببنائها الأول (فاعل)، عند زيادة السابقة (مُ) واللاحقة (ون).

3.3. العدول النوعي:

ونريد بها طريقتين في العدول؛ أما الأول: فيتمّ على صعيد النوع الواحد كتحوّل الفعل أو الاسم من هيئة إلى أخرى، لا من حيث الزيادة أو النقصان في البنية الصوتية، بل من حيث الانفجار البنائي أي التغيّر الجذري الذي يحدث في داخل البنية المورفولوجية، ويمكن أن يتضمّن الانتقال من مشتق إلى آخر يشترك معه في الأصل، نحو إحلال اسم الفاعل محل اسم المفعول، والعكس، وإحلال المصدر محل الصفة المشبهة والعكس... وأما الثاني: فهو عبارة عن الخروج من قسم إلى آخر من أقسام الكلام، أي من فعل إلى اسم ومن اسم إلى فعل.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى يتيح هذا المسلك رصد مختلف صور العدول الصرفي على المحورين التوزيعي (الأفقي) والاستبدالي (العمودي)؛ فالأول يحدّد مستوى الإطار الذي يبنى النهايات المتناسقة التي تخلص إليها الآيات (الفواصل)، والثاني يشكّل مستوى المتن أو البنية التركيبية الداخلية للآي، والغرض من ذلك هو تلمس المقاصد الكامنة خلف بعض التقابلات الصرفية الماثلة بين أزواج الوحدات الصرفية، وتتبع حركاتها الحجاجية والإيقاعية، سواء أكان طرفاها -المعدول منه والمعدول إليه - منطوقين كلاهما أو أحدهما؛ أي أكانا حاضرين لفظا ومعنى، أم كان أحدهما منطوقا والآخر مقدّرا أو مفهوما من السياق اللفظي.

ولأن حركة البنية الصرفية على مستوى الداخل، حركةٌ واسعة النطاق تقتضي من الباحث الوقوف المطوّل عند المقاصد، والنظر بإمعان في السياقات المختلفة، وهو ما لا يتسع له المقام، فقد قصرنا المقال على معاينة الظاهرة على صعيد بنية النص الخارجية

(الإطار) وذلك من خلال بعض النماذج القرآنية، كما وقفنا على أحد ضربي العدول وهو العدول الكمي، على أن نخلص للعدول النوعي بحثا منفردا.

3.4. العدول الكمي في بنية الإطار- الفواصل:

قد يلجأ النص الكريم في نهايات الآي، إلى اختيارات أسلوبية تقوم على إجراء نوع من التعديل في بنية الكلمة التي تأتي في شكل فاصلة، ويكون هذا الإجراء على المستوى الصوتي إما حذفاً أو زيادة يمس طرفاً من طرفي الكلمة، وإما تغييراً جذرياً يعتري وزنها، فتأتي الفواصل محملة بشحنات صوتية تضيف إلى قيمتها الجمالية، بعدا توجيهيا حجاجيا. فظاهرة التصرف في كمية الأصوات، ذات ملامح تطريزية تجلّها أكثر ما تجلّها التلاوة المجودة، وهي مرتبطة ارتباطا وثيقا بالوظيفة التعبيرية والأسلوبية التي يحققها مبدأ التناسب. يقول ابن جني مشيراً إلى هذا المعنى: " وإذا كان جميع ما أوردناه ونحو مما استطلناه فحذفناه يدلّ أنّ الأصوات تابعة للمعاني فمتى قويت قويت، ومتى ضعفت ضعفت...زادوا الصوت لزيادة المعنى، واقتصدوا فيه لاقتصادهم فيه." (ابن جني، 1986م، ج2، ص208).

إذن نسمي القسم الأول من العدول الكمي -التمثّل في زيادة حرف فما أكثر إلى الكلمة الأصل- بسطاً صوتياً، ونسمي القسم الثاني -التمثّل في حذف حرف فما أكثر من الكلمة الأصل- اقتصاداً صوتياً، وهذه نماذج من النوعين سنحلّلها على النحو التالي:

4.3.1 العدول بالبسط الصوتي / L'excès:

نلاحظ على صعيد إطار النص حالتين من الإشباع الصوتي، أما الأولى فهي عبارة عن تمديد الصائت الأخير من أسماء معرفة بالألف واللام لا تحتل نهاياتها - استناداً إلى القياس - الاقتران بحركة المدّ بخلاف ما إذا كانت نكرة منوّنة، وقد تجلّت هذه الحالة في كلمات الفواصل: (الظنوننا- الرسولنا- السبيلنا). وأما الحالة الثانية فتتمظهر، لإحداث الإشباع نفسه، في صرف ما لا ينصرف كما في الفاصلة: (قواريرا).

أوردت بعض التفاسير تعليلاً لظاهرة بسط الحركة الأخيرة في مواقف الكلام يقول: "...أما إثباتها في الوقف ففيه اتّباع الرسم وموافقته لبعض مذاهب العرب لأنهم يثبتون هذه الألف في قوافي أشعارهم، وفي تصاريفه، والفواصل في الكلام كالمصراع، وقال أبو علي: هي رؤوس الآي تشبّه بالقوافي من حيث كانت مقاطع كما كانت القوافي

مقاطع." (الأندلسي، 2010، ج7، ص211). وواضح من هذا التعليل أنه يصنّف الظاهرة في الخصائص الشكلية التي تعدّ من أساسيات القول الشعري في منظومة البيان العربي، ووجودها في الفواصل القرآنية ليس بالمستغرب بالنظر إلى أمرين، الأول: إحداث التشاكل بين فواصل الآيات المتعاقبة، فإذا توقفت الآية السابقة على ممدود، فإن الآية اللاحقة تتبعها لإحداث ذلك التناسق المطلوب من حيث التلاوة ومن حيث الرسم جميعاً. والأمر الثاني: إدراج الظاهرة ضمن فنّ النهايات التي عرفتها على وجه التحديد قوافي الشعر ومقاطع كلام العرب المسجوع، وهو ما يرسّخ واقعية الأسلوب القرآني الجاري على فنون القول التي تواضع عليها العرب، وإن كان ذلك لا يعارض البتّة كونه الأعلى بياناً والمتفرد نظاماً.

3.4.1.1 البسط بواسطة إشباع المعرّف بالألف واللام:

أ التوجيه الحجاجي إلى حجة الكثرة والإبعاد: بواسطة العدول من (المفعول) إلى (المفعول) في فاصلة (الظنون).

- المثال1: ﴿إِذْ جَاؤُكُمْ مِنْ فَوْقِكُمْ وَمِنْ أَسْفَلَ مِنْكُمْ وَإِذْ زَاغَتِ الْأَبْصَارُ وَبَلَغَتِ الْقُلُوبُ الْحَنَاجِرَ وَتَظُنُّونَ بِاللّهِ الظُّنُونَا هُنَالِكَ ابْتُلِيَ الْمُؤْمِنُونَ وَزُلْزِلُوا زِلْزَالًا عَظِيمًا﴾ (الأحزاب/ 10، 11).

فضلاً عن التوجيه الصوتي والهاموني الذي يريّ جواً من الانسجام بين الفواصل القرآنية يدعو إلى التغمي والتطريب بها، فإننا لا يمكننا أن نغفل ما طوّعت لأجله هذه المدّات وهو تثبيت مقصد خفيّ، لا سيما إذا سلّمنا بأن "كلّ عنصر لغويّ مؤهّل مبدئياً ليمثّل شارة في الخطاب حجاجيةً بحسب ما تُملّيه "الاعتبارات الخطابية" أو "المقام"" (صولة، 2007، ص261)

ومن ثمّ فإنّ مدّ الصائت المفتوح في الظنون، واستناداً إلى السياق النصي وكذا السياق التخاطبي، يوحي بامتداد محمول الظنون المتزاحمة في أذهان المخاطبين لكثرتها وتفرّقها، حتى لكأنها أفكار وخيالات وشكوك لا تحدّها حدود، وإذا كانت لفظة (ظنوناً) تدلّ على مطلق الظنون وليس إلى ظنون بعينها، فإن اقترانها بأداة التعريف تحيل إلى مفارقة صارخة وهي كونها معلومة لله على الرغم من إطلاقها.. (السامرائي، 2006، ص34)

أما الدلالة على الكثرة فهي مقتضاة من صيغة الجمع (ظنون)، وتأتي حركة الفتح نهايةً الفاصلة التي ينبسط معها اللسان مديدةً، حتى تناسب هذا التشعب في حركة الظنون وذهابها مذاهب بعيدة متباينة. فبالعودة إلى سياق الأحداث سنجد أن المخاطبين قد مرّوا بفترة عصبية عانوا فيها الجزع والغم الشديد، ما دفعهم إلى تصوّر عواقبهم ومصائرهم وهم يواجهون قوة الأحزاب، وكانت تلك التصورات مختلفة باختلاف درجات إيمانهم، تتوزعها الأذهان المشتتة الشاردة؛ ذلك أنهم انقسموا إلى ثلاث فئات، فئة المؤمنين الأقوياء، وفئة المؤمنين الضعفاء، وفئة المنافقين، وهذا ما يفسّر تباين الظنون وتعدّدها؛ قال الزمخشري:

«وَتَظُنُّونَ بِاللّهِ الظَّنُّونَا» خطاب للذين آمنوا ومنهم الثّبت القلوب والأقدام والضعاف القلوب الذين هم على حرف، والمنافقون الذين لم يوجد منهم الإيمان إلّا بالسنتهم فظنّ الأولون بالله أنه يبتليهم ويفتنهم فخافوا الزلل وضعف الاحتمال وأما الآخرون فظنّوا بالله ما حكى عنهم، وعن الحسن ظنوا ظنوناً مختلفة ظنّ المنافقون أنّ المسلمين يُستأصلون.» (الزمخشري، 2009، ج 21، ص 850)

إذن وافق إشباع حركة المعرّف في (الظنوننا) نوعاً من الإشباع الذهني بفضل ما مورس على المتلقي من فعل تأثري لم يترتب على مقاصد الآيات ولا على مقتضى كلمة (الظنون) فحسب، بل أفضى إليه هذا التصويت متناهي الطول والبعد.

ب التوجيه إلى حجة الاستغاثة مع إظهار الندم والشكوى: بواسطة العدول من (الفَعُول) إلى (الفَعُولَا)، ومن (الفعلِ) إلى (الفعلِلا)، في فاصلتي الرسولا والسبيل.

- المثال 2: ﴿يَوْمَ تُقَلَّبُ وُجُوهُهُمْ فِي النَّارِ يَقُولُونَ يَا لَيْتَنَا أَطَعْنَا اللَّهَ وَأَطَعْنَا الرَّسُولَ﴾ (الأحزاب/66)

- المثال 3: ﴿وَقَالُوا رَبَّنَا إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَاءَنَا فَأَضَلُّونَا السَّبِيلَا﴾ (الأحزاب/67)

من الأفعال التأثيرية التي قد تُنجز بواسطة مدّ الفتح، التعبير عن عظم المنفي، وعن خطورة إثباته، لا سيما إذا أيقنا أن النفي فعل كلامي عادة ما يأتي في الخطاب القرآني نفيا سجاليا *négation polémique* غايته التكذيب -وهي الوظيفة الجوهرية للنفي- أي نفي ما يعتبره الآخر حقيقة وإثبات عكسها (ينظر: الناجح، 201، ص 49)، ولعل أوضح مثال لقوة هذا العامل الإنجازية، هو نفي الألوهية عن غير الله الواحد، وما سيزيد هذا المعنى كثافة ويجعله أنفذ وأبلغ تأثيرا هو الأداء النغمي في التلاوة المحكمة، حيث يعتمد القارئ في عبارة التوحيد (لا إله إلا الله) إلى تحقيق الترنيم بإطالة الوقوف على النفي، ويطلق عليه علماء القراءة (المدّ المعنوي)؛ يقول ابن الجزري: "وأما السبب المعنوي [أي للمدّ] فهو قصد المبالغة في النفي، وهو سبب قويّ مقصود عند العرب...ومنه مدّ التعظيم في نحو ﴿لا إله إلا هو﴾...﴿لا إله إلا الله﴾...﴿لا إله إلا أنت﴾... ويسمى مدّ المبالغة". (السيوطي، 2008، ص 207)

وإلى جانب هذا المعنى، فإنه كثيرا ما يُفزع إلى الإغراق في مدّ الصوت، في مواقف الدعاء والالتماس والاستغاثة، " قال ابن مهران في كتاب المدّات...وهذا معروف عند العرب، لأنها تمدّ عند الدعاء وعند الاستغاثة، وعند المبالغة في نفي شيء، ويمدّون ما لا أصل له بهذه العلة." (السيوطي، م ن) ومن وظائفها أيضا الإمعان في الشكائية، قال بعض العلماء: "...إنما مُدّت الألف ليطول بها الصوت كما قالوا "أوه" مقصورة الألف ثم قالوا "أوه" يريدون تطويل الصوت بالشكائية." (أبو حاتم الرازي، 1958م، ج 2، ص 128)

ووفق هذا المنظور بدا لي أن مطل الفتحة في فاصليّ "السبيل" و"الرسول"، يحقق جانبا من تلك المقاصد المضمرة التي يتكفل الرسم القرآني بتصويره من خلال محاكاة الأداء الصوتي (الشفهي) محاكاة كتابية:

- التندّم والتشكي:

يمكن أن ينهنا هذا النمط من الأشكال التعبيرية إلى ما أسماه ابن جني "حرف اللين المجهول" (ينظر: ابن جني، 1952، ج 3، ص 154) وكان قد أخلصه لمدّة الإنكار، غير أن مساق الفاصلتين (السبيل) و(الرسول) يستحضر مشاعر الندم وعويل الاستغاثة في وضع مهيب مريع؛ لقد جاء النداء على السنة نزلاء النار الذين صوّر النصّ حالهم ﴿وهم

يَصْطَرِّخُونَ فِيهَا﴾ (غافر/37) من هول العذاب، فالمقام مقام صراخ أو اضطراخ -وهو الأبلغ- إذ يناسب رفع الأصوات بالاستعطاف والاسترحام وطلب النجدة، ويواكب تمطيط الصوائت الطويلة التي تحاكي صياح التأوه والأنين والعيول...

وإذا تأملنا في من ناحية مقابلة كلمة (السبيل) في الآية الرابعة، فسيبادر إلى الذهن وكأن علة حفاظها على هيئتها المعهودة، هي اقترانها بحقيقة علمية يُراد إثباتها قال تعالى:

﴿ مَا جَعَلَ اللَّهُ لِرَجُلٍ مِنْ قَلْبَيْنِ فِي جَوْفِهِ وَمَا جَعَلَ أَزْوَاجَكُمْ اللَّائِي تُظَاهِرُونَ مِنْهُنَّ أُمَّهَاتِكُمْ وَمَا جَعَلَ أَدْعِيَاءَكُمْ أَبْنَاءَكُمْ ذَلِكَ قَوْلُكُمْ بِأَفْوَاهِكُمْ وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ ﴾ (الأحزاب/4)

فقد نفى النص في هذا الموضع ثلاثة أمور تشدّد عن الطبيعة وعن الفطرة، وهي: أن يملك الإنسان قلبين، وأن تكون له المرأة زوجا وأمّا في الوقت نفسه، وأن يكون الدعيّ له ابناً. وهنا نستشف مقابلة ضمنية تتمثل في معارضة كلّ تلك المنكرات (غير المتواضع عليها) بواسطة إثبات المنهج الوحيد القويم (المعروف) الذي تقتضيه لفظة (السبيل)، حيث لم يجزّ علمها أي عدول، والدافع إلى ذلك -في تقديري- هو نقض الصورة التي تقدّمت (السبيل) بما تقتضيه من مضامين كنا أشرنا إليها. فلقد وُوجه المخاطب بحجتين سيقت الأولى (سبيل الهداية الوحيد) باستخدام استيراتيجة النفي المثبت لنقيضه، فيما قوّى الحجة الثانية إضمارها (الندم على العدول عن سبيل الهداية الوحيد) ذلك العدول الذي ناسب عدول الفاصلة عن أصل بنائها (السبيل) إلى بنية شذت عن القاعدة (السبيل)، ولكنها بنية إيقاعية أنيط بها فعل تأثري عمل على توجيه المتلقي لاستشعار ذلك الجوّ المريع وتصور تلك الحالة التي كان عليها نزلاء الحجيم، من الندم والتشكي المصحوبة بالبكاء والصراخ.

فالدليل إذن على أن الهدف الأساس من إلحاق الألف لم يكن تحقيق الملمح الإيقاعي (مراعاة الفاصلة)، هو مجيء كلمة (السبيل) الثانية فاصلةً ﴿وهو يهدي السبيل﴾ من غير أن يطرأ عليها أي تغيير، فلو كان القصد هو تناسب رؤوس الآي فحسب، لزيد في بنية الكلمة في كلا الموضعين.

- القاء اللوم على الآخر:

ولنتأمل المزيد من المقاصد المضمرة في تبادلهم الصباح والنواح: ﴿إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكِبْرَاءَنَا فَأُصْلَحْنَا السَّبِيلَا﴾؛ لقد عُبِّت تلك النداءات بأثقال من أحاسيس الندامة، استتبعها فعل الإنكار والإلقاء باللائمة على الغير، لعلهم يريدون بذلك أن يخففوا من وطأة هذا الإحساس كما كان الحال في الحياة الدنيا، فباتوا يُطلقون العنان لأنفسهم يمدونها مدًا، فتخرج مع الصوت الممتول بالآلف أمارة لتناكر هذا الوضع، وإيدانا بتناكر الخطب الفاجع والحدث الواقع كما يقول ابن جني. (ينظر: ابن جني، 1952، ج 3، ص 155)

- التحسّر على عظيم فات:

﴿يَوْمَ تُقَلَّبُ وُجُوهُهُمْ فِي النَّارِ يَقُولُونَ يَا لَيْتَنَا أَطَعْنَا اللَّهَ وَأَطَعْنَا الرَّسُولَا وَقَالُوا رَبَّنَا إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكِبْرَاءَنَا فَأُصْلَحْنَا السَّبِيلَا﴾.

يمكن أن نتلمّس إلى جانب دلالة التعظيم التي علّقها ابن الجزري بحركة المدّ، نوعاً من بُعد الأمل يحاكيه الإبعاد في الصوت، وهو في هذا السياق تعظيم لأمرين متحسّر على الانصراف عنهما أو عدم اتباعهما بعد أن عُرفت قيمتهما بعد فوات الأوان، وأضحيا بعيدين بُعد ما بين الجنة والنار، وهما شخص المبعوث إليهم رسولا عليه الصلاة والسلام، والسبيل، سبيل الهداية التي يدعو إليها ولا سبيل غيرها (السبيل! الرسول!).

ظهر لنا من خلال التحليل أن إطلاق الصوت بمدّ الفتح، ينهض بوظيفة التوجيه الحجاجي صوب كل تلك المقتضيات المشحونة بالقيم العاطفية Valeurs affectives، ويبدو أن إسناد هذه الوظيفة للآلف إنما أتى بناء على ما تمتاز به من خصائص صوتية؛ فهي كما وصفها القدامى "أمدّهن صوتا، وأنداهن، وأشدّهن إبعادا وأناهن..." (ابن جني، م ن)

3.4.1.2. البسط بواسطة صرف ما لا ينصرف:

أ التوجيه إلى التنويه والتفخيم والإكبار من خلال العدول من (فواعيل) إلى (فواعيلا) في فاصلة (قواريرا):

- المثال4: ﴿وَيُطَافُ عَلَيْهِمْ مِنْ فَضَّةٍ وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرًا قَوَارِيرًا مِنْ فَضَّةٍ قَدَرُوهَا تَقْدِيرًا﴾ (الإنسان/ 15، 16)

تشدّ انتباهنا في هذه الآية الكريمة الحركة المشبعة الأخيرة للفظة (قواريرا) الأولى - إذ إن الثانية وإن رسمت بالألف فإنها لا تنطق ولا يوقف عليها عادة لأنها لم تأت فاصلة - فلقد جاءت (قواريرا) لتحيل إلى مطلق جنس القوارير من غير تحديد ولا تصنيف ولا تصوير، وهو مدعاة لتوسيع أفق انتظار المتلقي والذهاب بخياله المذاهب البعيدة، لكن سرعان ما تعود الكلمة مقيدة غير مطلقة والغرض هو تخصيص نوع القوارير وجنسها: ﴿قَوَارِيرًا مِنْ فَضَّةٍ قَدَرُوهَا تَقْدِيرًا﴾.

إن النظر في خواص هذه القوارير؛ في تكوينها من خلق وإيجاد ﴿كانت قواريرا﴾ وفي مادة صناعتها (الفضة) التي أفصح عنها النص لاحقا ﴿قَوَارِيرٍ مِنْ فَضَّةٍ﴾، ثم في إبداعها وفق المقدار الذي يشتهيهِ الشاربون أو يحصلونه من مشروب على قدر أكفهم ﴿قَدَرُوهَا تَقْدِيرًا﴾ (ينظر: الزمخشري، 2009، ج 29، ص 1166، الرازي، 2009، ج 30، ص 250)، إن كلّ ذلك ليؤشر إلى ما تقوم به هذه الزيادة من فعل تأثيري يعضد ما رأيناه من جهات حجاجية في كلمة جاءت على وزن (مفاعيل) الأصل فيها أنها ممنوعة من الصرف، ففضلا عن إسهامها في إقامة التوازن الإيقاعي لفواصل السورة (حريرا، زمهيرا، تقديرا...) فإنها تنهض بمهمة التنبيه، تنبيه المخاطب وتهيينه لاستقبال معنى جليل مثير للدهشة والإكبار، ما يسوّغ لنا القول بأن المدّ في (قواريرا) مدّ انفعالي يعبر عن أثر فخامة هذا الصنف من الأواني التي لا تشبه أواني الدنيا، وهو ما أكسب الخبر المسوق حكما تقويميا Valeur de jugement (ينظر: صولة، 2007، ص 129، 130) يتحدّد في قيمتي الروعة والفخامة، فمن عجيب خلقة هذه القوارير أنها زاوجت بين جوهرين متضاربين في الأصل، وهما الكثافة في مادة الفضة، والشفافية في مادة الزجاج - إذ إن كلمة قارورة تقتضي مفهوم كونها من زجاج أو بلور - فهي شريفة نقية غير قابلة للكسر شرف ونقاء وبقاء الفضة، وهي في الآن معا شفيفة صافية لطيفة شفافية وصفاء ولطف الزجاج، وهذا لعمرى مما يستوجب مطل الصوت إعجابا وتعظيما، يقول الرازي: "فالغرض من ذكر هذه الآية، التنبيه على أن نسبة قارورة الجنة إلى قارورة الدنيا كنسبة فضة الجنة إلى رمل الدنيا، فكما أنه لا نسبة بين هذين الأصلين، فكذا بين القارورتين في الصفاء واللطافة." (الرازي، 2009، ج 30، ص 249).

ولنا في إحدى إشارات ابن سينا في معرض حديثه عن الوظائف الإيحائية المنوطة بالمدّ الصوتي، ما يسند ما ذهبنا إليه، حيث يقول: "...وربما كانت مطلقة للإشباع، ولتعريف القطع، ولإمهال السامع ليتصوّر ولتفخيم الكلام." (ابن سينا، 1954، ص 198).

إن العدول من الهيئة المألوفة (قوارير) إلى الهيئة غير المألوفة (قواريرا)، حقق مقصدية أقوى، وهو بهذا يعدّ انتقالاً من درجة إلى درجة أعلى في السلم الحجائي الخاص بالنظام الصرفي، بما يقتضيه هذا الانتقال من زيادة (ينظر: الناجح، 2011، ص 126)، أضفت على الكلمة في سياقها المحدّد البعد التوجيهي ومنحتها ذلك الوقع الانفعالي المرجوّ وهو: إثارة الإعجاب بهذه القوارير الخارقة للعادة، وهو مدعاة إلى تعظيم وتبجيل صانعها سبحانه وتعالى.

3.4.2. العدول بالاقتصاد الصوتي/ الحذف L'élipse:

3.4.2.1. بواسطة حذف ياء المنقوص المعرف:

أ التوجيه الإيقاعي من خلال العدول من المتفاعل إلى المتفاع ومن التفاعل إلى التفاعل

في فاصلتي (المتعال) و(التناد):

- المثال 5: ﴿اللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَحْمِلُ كُلُّ أُنْثَىٰ وَمَا تَغِيضُ الْأَرْحَامُ وَمَا تَزْدَادُ وَكُلُّ شَيْءٍ عِنْدَهُ بِمِقْدَارٍ ۚ عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ ۚ سَوَاءٌ مِنْكُمْ مَنْ أَسَرَ الْقَوْلَ وَمَنْ جَهَرَ بِهِ وَمَنْ هُوَ مُسْتَخْفٍ بِاللَّيْلِ وَسَارِبٌ بِالنَّهَارِ لَهُ مُعَقَّبَاتٌ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ ۚ إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ ۚ وَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِقَوْمٍ سُوءًا فَلَا مَرَدَّ لَهُ وَمَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَالٍ﴾ (الرعد/8-11)

- المثال 6: ﴿مِثْلُ دَابَّ قَوْمٍ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ وَالَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِلْعِبَادِ ۚ وَيَا قَوْمِ إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ يَوْمَ التَّنَادِ ۚ يَوْمَ تُثَلَّثُونَ مُدْبِرِينَ مَا لَكُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ عَاصِمٍ وَمَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ﴾ (غافر/31-33)

- فاصلة "المتعال"

عادة ما يعلّل اللغويون والمفسّرون إسقاط الياء - أو بالأحرى الأخذ من حركة الكسرة الطويلة- في الأسماء المنقوصة تعليلا صوتيا يلخص الظاهرة في ميل اللسان العربي إلى الاقتصاد في الجهد وتحرّيه الخفة، وهذا مألوف في المنقوص المنكّر، حيث يؤخذ من طول صائت الكسرة أو الضمة الطويلين في مقام الوصل ويُعوّضان بالنون الخفيفة (مثال: إنه شخص متفانٍ في عمله)، بينما تُختلس الحركة في مقام الوقف لأنه مقام استراحة يُحبّذ فيه إخفاء الياء لثقلها، (ينظر: سيبويه، 1988، ج4، ص 183، وابن يعيش، ج9، ص76، 75) (مثال: إنه شخص متفانٍ).

لكن ما ليس متداولاً هو حذفها في المنقوص المعرّف، وقد اكتُفي في تعليل ذلك بأن الاسم المنقوص احتفظ بهيئته قبل دخول (أل) التعريف، فكُرّه زيادة الياء على الأصل، يقول الفراء: "فإذا أدخلت الألف واللام لم يجز إدخال النون، فلذلك أحببت إثبات الياء. ومن حذفها فهو يرى هذه العلة: قال وجدت الحرف بغير ياء قبل أن تكون فيه الألف واللام، فكرهتُ إذ دخلتُ أن أزيد فيه ما لم يكن. وكلُّ صواب." (الفراء، 1983، ج1، ص201)

فالشاهد في المثال (5) مجيء صيغة المتعال وقد اقتطع من حركتها الأخيرة والأصل فيها إثباتها (المتعال)، لأن الحذف بناء على القياس الصرفي لا يكون إلا مع التنكير (متعالٍ). وثمة من العلماء من يذهب إلى أن معاملة الكلمة معاملة المنكّر في هذا الموضع، جاء جريا على تنوين الكلمة السابقة (بمقدار) (الأندلسي، 2010، ج5، ص 474) وهو الرأي الذي لا يفترق كثيرا عن الرأي القائل بمراعاة الفواصل الساكنة (ابن عاشور، 1984، ج13، ص 99، 98) التي جاءت بعدها (من وال، الثقال، محال، ضلال، الأصل)، والفاصلتين قبلها (مقدار، النهار).

- فاصلة "التناد":

الوسم الإيقاعي نفسه يمكن أن ينطلي على التغير الحاصل في صيغة كلمة (التناد)، في حال أُرجعت إلى مصدر (التنادي)، وهو التفاعل من النداء، أي مناداة القوم بعضهم بعضا ومنه قوله تعالى: ﴿وَنَادَىٰ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ أَنِ قَدْ وَجَدْنَا مَا وَعَدَنَا رَبُّنَا حَقًّا فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا قَالُوا نَعَمْ فَأَذْنُ مُؤَذِّنٌ يَبَيِّنُهُمْ أَنَّ لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾ (الأعراف/ 44)



﴿وَنَادَىٰ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ أَنِ افْضُوا عَلَيْنَا مِنَ الْمَاءِ أَوْ مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَهُمَا عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ (الأعراف/ 50)

فلو كان المنقوص هنا منكرًا (تناد) لكان الحذف مطلوبًا جريًا على القياس، أما وقد جاء مقترنا بألف التعريف، فالأصل ألا تُحذف ياؤها، غير أنه حذفٌ مستحسن في الفواصل كما يذهب إلى ذلك العلماء. (ينظر: الرازي، 1977، ج 27، ص 62).

وهذا على خلاف من قرأ الكلمة بتشديد الدال (التَنَادَ)، و"هو تفاعل، مصدر تنادَّ القوم، أي تفرَّقوا، من قولهم: نَدَّ يَنْدُ..." (ابن جني، 1986، ج 2، ص 243)، ومن معانيه أيضًا القرية من هذا المعنى فرار بعضهم من بعض كما ورد في الكشف (ينظر: الزمخشري، 2009، ج 24، ص 956)، وهو ما يدل عليه قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَقْرَأُ الْمَرْءُ مِنْ أَخِيهِ﴾ (عبس/ 34). فلم يخرج التعليل في هذين النموذجين- كما هو ملاحظ - وفي كثير من الأمثلة المشابهة، عن التوجيه الصوتي البحث، الذي يرمي إلى إيقاع انسجام بين النهايات، وتحصيل الخفة عن طريق آلية الحذف. ونجد المتقدمين يحتجون لهذه الظاهرة الصوتية بالقول:

« فإذا جاز هذا في غير الفاصلة فهو في الفاصلة أولى، فإن قيل: لم كان الاختيار أن تُحذف الياء إذا كان في فاصلة أو قافية، والحرف من نفس الكلمة، فوجب أن يُثبت كما أُثبت سائر الحروف ولم يُحذف؟ أجاب أبو علي فقال: القول في ذلك أن الفواصل والقوافي موضع وقف، والوقف موضع تغيير فلما كان الوقف تُعَيَّر في الحروف الصحيحة بالتضعيف والإسكان ورؤم الحركة فيها، غيَّرت هذه الحروف المشابهة للزيادة بالحذف. » (الرازي، 1977، ج 31، ص 165).

ب التوجيه إلى معاني الغيب والخفاء بواسطة الاقتصاد الصوتي:

لم يقنعنا القول بأن العدول بالحذف مردّه المنزع الإيقاعي الذي يبتغي تزيين إطار النص وحسب، أو النزوع نحو التناسب والخفة، والدليل على ذلك، أننا قد نقع على الظاهرة نفسها ولكن في بنية النص الداخلية وليس في مقاطعه، من ذلك حذف ياء المنقوص في

(الداعي) وياء المتكلم في (دعاني) في متن الآية الكريمة: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ﴾ (البقرة/ 186)، وكذلك حذف واو الفعل الناقص (يدعو) في الآية الكريمة مثلا: ﴿فَتَوَلَّ عَنْهُمْ يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ إِلَى شَيْءٍ نُّكْرٍ﴾ (القمر/ 6)، فقد انتقص من تلك الكلمات وعدل بها عن أصل استعمالها على الرغم من ورودها في غير الفواصل.

ولأننا لا نستبعد في هذا المقام ما يمكن أن يضمه هذا النوع من العدول الصرفي إلى عدا التجانس الصوتي، فإننا نحب أن نستأنس بإشارات مهمة للزركشي يحاول من خلالها أن يخرج الظاهرة تخريجا دلاليا، إذ نراه يضيف على طائفة من النماذج التي تنخرط في هذا الباب، (ينظر: الزركشي، 2006، ص 271-276) إحياءات دلالية تحاكي هيئة الكلمة وتستند إلى رمزية الحذف الصوتي، فيعلّقها بالخفاء والغيبّي والسريّ، فكان إخفاء الحرف يعكس إخفاء معنى جوهريّ، لأن هذا المعنى يحصل في عالم الغيب؛ ذلك أنّ كلمة "التناد" ومثلها "التلاق" ملكوتيان أخرويان، (ينظر: الزركشي، م ن، ص 274) يقول تعالى: ﴿رَفِيعُ الدَّرَجَاتِ ذُو الْعَرْشِ يُلْقِي الرُّوحَ مِنْ أَمْرِهِ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ لِيُنْذِرَ يَوْمَ التَّلَاقِ﴾ (غافر/ 15)،

فاختفاء الحرف الآخر في تركيب الكلمة، يوحي باختفاء الحدث الآخر، وفي المقابل ثبوت الحرف -بحسب هذا المنظور- يثبت علاقة الكلمة بالمرجع الحسّي أي الواقع المشاهد في الحياة الدنيا، أي أنّ توارى الصوت من الكلمة إشارة إلى معنى ميتافيزيقي أو باطني، (ينظر: الزركشي، م ن، ص 271-276) من قبيل تواريه في كلمة الداعي في الآية السابقة ﴿يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ إِلَى شَيْءٍ نُّكْرٍ﴾ والذيأوله على أنه "داعٍ ملكوتيّ من عالم الآخرة." (الزركشي، م ن، ص 273).

4. خاتمة البحث ونتائجه :

جملة ما يمكننا الخلوص إليه من تحليل الأمثلة القرآنية السابقة، ما يلي:

- تتمتع الكلمة العربية بخاصية توليدية اشتقاقية أكسبها مرونة التشكّل وإعادة التشكّل في صور مختلفة بواسطة آلية التصريف.

- تحمل هيئة الكلمة الصرفية- المورفيم- دلالة ذاتية فضلا عن المعنى المعجمي المرجعي.
- تعدّ البنية الصرفية أداة من أدوات الكشف عن القيم الخلافية بين معاني طوائف من الصرافم (المورفيمات) في السياق النصي (مثل فعل، فاعل، فاعيل..).
- العدول الصرفي ظاهرة فنية قائمة على مبدئين أسلوبيين: مبدأ الاختيار ومبدأ خرق المألوف أو كسر أفق الانتظار.
- كما يمثل بناء على ذلك ضربا من التطوّر العرضي السياقي الذي يُلجأ إليه لخدمة أغراض تخاطبية (تداولية)، ولا يمنع ذلك من توجيهه توجيهها صوتيا وحجاجيا.
- يتلاحم العدول الصرفي مع مظاهر التلاؤم الصوتي، ومن ثمّ فهو يضيف جمالية إيقاعية على النص، إلى جانب ارتباطه بالرمزية الصوتية، التي تضمّر الدلالات الإيحائية.
- وهو فضلا عن ذلك يمتلك طاقة تأثيرية تنبعث لا من كونه خرقا للنظام الصرفي وحسب، ولكن من توظيفه التوظيف السياقي المناسب.
- العدول الصرفي استراتيجيية بيانية قرآنية تنطوي على توجهات قيمية، ومقاصد مضمرة يمكن الوصول إليها بتأمل السياق التخاطبي وإعمال الفكر.

المراجع

- ابن الأثير، ضياء الدين، د.ت. *المثل السائر*. القاهرة: دار نهضة مصر للطبع والنشر.
- ابن جني أبو الفتح عثمان. 1952. *الخصائص*. تح: محمد علي النجار. مصر: دار الكتب المصرية. المكتبة العلمية.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان. 1986. *المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها*. تح: علي الجندي ناصف، عبد الفتاح شلي. (ط 2). دار سزكين.
- ابن سينا، 1952. *الشفاء: المنطق- 8 - الخطابة*. تح: محمد سليم سالم. القاهرة: المطبعة الأميرية. إيران: الخزانة العالمية للمخطوطات الإسلامية. 2012.
- ابن عاشور، الطاهر. 1984. *تفسير التحرير والتنوير*. تونس: الدار التونسية للنشر.
- ابن عصفور الإشبيلي. 1987. *الممتع في التصريف*. تح: فخر الدين قباوة. (ط 1). بيروت- لبنان: دار المعرفة.
- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين. د.ت. *لسان العرب*. تح: عبد الله علي الكبير وغيره. القاهرة: دار المعارف.
- ابن يعيش، موفق الدين. د.ت. *شرح المفصل*. مصر: دار الطباعة المنيرية.
- الاستراباذي، الرضي. 1402هـ- 1982. *شرح شافية ابن الحاجب*. تح: مجموعة من الأساتذة. بيروت: دار الكتب العلمية.
- الإشبيلي، ابن عصفور. 1987. *الممتع في التصريف*. تح: فخر الدين قباوة. بيروت- لبنان: دار المعرفة. 1987.

- الأندلسي، أبو حيان. 1432هـ- 2010. تفسير البحر المحيط. بيروت- لبنان: دار الفكر.
- الجرجاني، عبد القاهر. 2007. دلائل الإعجاز. تج: محمد رضوان الداية، فايز الداية. (ط1). سورية: دار الفكر.
- حسان، تمام. 1990. مناهج البحث في اللغة. مصر: المكتبة الأنجلو مصرية.
- حسان، تمام، 1994. اللغة العربية معناها ومبناها. المغرب - الدار البيضاء: دار الثقافة.
- الرازي، أبو حاتم. 1958. كتاب الزينة. تج: حسين الهمداني. القاهرة: دار كلية العلوم.
- الرازي، فخر الدين بن الحسين. 1401هـ- 1981م. مفاتيح الغيب المشتهر بالتفسير الكبير. بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر. 1981.
- الزركشي، بدر الدين الدين. 1427هـ- 2006م. البرهان في علوم القرآن. تج: أبي الفضل الدمياطي. القاهرة: دار الحديث.
- الزمخشري، جار الله. 2009. الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل. (ط3). بيروت: دار المعرفة.
- السامرائي، فاضل. 2006. بلاغة الكلمة في التعبير القرآني. (ط2) القاهرة: العاتك لصناعة الكتاب.
- سيوييه، أبو بشر بن قنبر. 1408هـ- 1988م. الكتاب. (ط3). تج: عبد السلام هارون. القاهرة: مكتبة الخانجي.

- السيوطي، جلال الدين. 1986. *المزهر في علوم اللغة*. صيدا. بيروت: منشورات المكتبة العصرية. 1986
- السيوطي، جلال الدين. 1988. *معتك الأقران في إعجاز القرآن*. لبنان: دار الكتب العلمية. 1988
- السيوطي، جلال الدين. 2008. *الإتقان في علوم القرآن*. تح: شعيب الأرنؤوط. (ط 1). سوريا: مؤسسة الرسالة ناشرون. 2008.
- الصالح، صبحي. 2009. *دراسات في فقه اللغة*. (ط 3). بيروت: دار العلم للملايين.
- صولة، عبد الله. 2007. *الحجاج في القرآن من خلال أهم خصائصه الأسلوبية*. (ط 2). بيروت: دار الفارابي. تونس: دار المعارف.
- عبد الدايم، محمد عبد العزيز. 2000-2001. *نظرية الصرف العربي: دراسة في المفهوم والمنهج*. الكويت: حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية- الرسالة 158. الحولية الحادية والعشرون.
- الفراء، أبو زكريا. 1983. *معاني القرآن*. (ط 3). بيروت: عالم الكتب.
- فضل، صلاح. 1992. *بلاغة الخطاب وعلم النص*. الكويت: عالم المعرفة.
- الفضلي، عبد الهادي. 1387 هـ. *مبدأ الاشتقاق في اللغة العربية*. (مستل من مجلة النجف). النجف: مطبعة الآداب.
- الفيروزآبادي، مجد الدين بن يعقوب. 2005. *القاموس المحيط*. تح: مكتب تحقيق التراث. (ط 8). بيروت: مؤسسة الرسالة.

- المسدي، عبد السلام. 2005. *الأسلوبية والأسلوب*. (ط5). ليبيا: دار الكتاب الجديد المتحدة.
- الناجح، عز الدين. 2011. *العوامل الحجائية في اللغة العربية*. تونس: مكتبة علاء الدين.
- هنداي، عبد الحميد أحمد يوسف. 2008. *الإعجاز الصرفي في القرآن الكريم: دراسة نظرية تطبيقية- التوظيف البلاغي لصيغة الكلمة*. بيروت: المكتبة العصرية.
- ويس، أحمد. 1997. "الانزياح وتعدد المصطلح". في عالم الفكر. 1997. العدد 3، المجلد 25. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. ص 57-78.
- Bakhtine, Michail, 1929. *Le marxisme et la philosophie du langage, essai d'application de la méthode sociologique en linguistique*. France : Les Editions de Minuit.
- France : Les Editions de Minuit. Ducrot, Oswald. 1984. *Le dire et le dit*.
- Plantin, Christian. 2005. *L'argumentation- Histoire, théories et perspectives*. Collection : Que sais- je .France : Presses Universitaires de France (PUF).